

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ٧٨٦ لسنة ٢٠١٧

بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٧

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالشركة المصرية للكبريت

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاتحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين
فى مصر ولاتحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية ؛

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩٧ بتسجيل صندوق
التأمين الخاص للعاملين بالشركة المصرية للكبريت برقم (٦٤٤) ؛

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها ؛

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٩٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل
نموذج اللائحة الموحدة لصناديق التأمين الخاصة ؛

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للصندوق
المنعقد فى ٢٠١٦/٩/٥ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي
اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ ؛

وعلى محضر اجتماع لجنة البت فى طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١٦
بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٧/٥/٢١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة
المؤرخة فى ٢٠١٧/٨/١٦ ؛

قـرـر:

مادة ١ - يُستبدل بنصوص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٥/أ) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) والمادتين (١١ مكرراً ، ١١ مكرراً «١»)
من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :

الباب الأول - (بيانات عامة) :

مادة ٣ - فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

(و) أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لمجداول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة فى ٢٠١٣/١/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقيّة بما لا يزيد عن (٥, ٤٪) سنوياً اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيّاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوبرية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة .

ويكون الحد الأقصى لأجر الاشتراك خمسة آلاف جنيه شهرياً .

الباب الثانى - (شروط العضوية والاشتراكات) :

مادة (٥) :

تتكون الاشتراكات مما يلى :

(أ) اشتراكات الأعضاء الشهرية بواقع (١٠٪) من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) .

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة (١١ مكرراً) :

فى حالات الخروج الجماعى أيّاً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات

أو الاستقالات الجماعية :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة اكتوبرية يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة ، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها إلى الهيئة .

مادة (١١ مكرراً «١») :

يجوز للصندوق أن يقوم بمنح ميزة اجتماعية بحد أقصى عشرون ألف جنيه لعدد خمسة أعضاء سنوياً لأداء فريضة الحج أو العمرة وفقاً للضوابط التالية :

- ١ - أن يكون العضو مشتركاً بالصندوق لمدة عشر سنوات على الأقل .
- ٢ - أن يتم إجراء قرعة علنية لاختيار عدد خمسة أعضاء من الذين تنطبق عليهم الشروط السابقة بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء احتياطيين .
- ٣ - ألا يكون قد سبق له الحصول على قرض في سنة التقدم للعمرة .
- ٤ - تمنح هذه الميزة مرة واحدة للعضو طوال مدة عضويته بالصندوق .
- ٥ - لا يجوز للفائز في القرعة التنازل لأحد الأعضاء وفي حالة عدم استطاعة العضو أداء المناسك يحل محله أى من الفائزين الاحتياطيين وبترتيب إجراء القرعة .
- ٦ - يجوز للعضو في حالة فوزه بقرعة العمرة ولديه تأشيرة حج صرف الميزة المقررة وقدرها أربعة آلاف جنيه .

مادة ٢ - تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه فيما عدا المادة (١١ مكرراً) فيعمل بها اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس الهيئة بالإنابة

المستشار/ رضا عبد المعطى